

التعددية السياسية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



تقرير حوارى موجز
آذار/مارس ٢٠١٨

مركز هولينغز
للحوار الدولي



ملخص حوار

تقرير من إعداد بيتر ماندافيل، جامعة جورج ميسون أذار/مارس ٢٠١٨

يُعتبر المشهد السياسي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في العام ٢٠١٨ أرضية جد عدائية لتنشئة بذور الديمقراطية التي تم زرعها بطريقة مدهشة قبل سبع سنوات فحسب، إبان الأحداث المصيرية التي طبعت الانتفاضات العربية. فعلى ما يبدو، تتصف المنطقة اليوم بشكل أساسي بالعنف وانعدام الاستقرار والتوترات الاجتماعية والاستبداد المتجدد والأزمات الإنسانية. وتم إغلاق الفضاء المدني بمجمله تقريبًا في عدة دول أساسية، فيما تشهد دول أخرى اهتراء النسيج الاجتماعي القائم على التنوع الديني والعرقي والثقافي لدرجة التلف. أما الأطراف الفاعلة الخارجية الأساسية التي رحبت سابقًا ببزوغ حقبة جديدة لسلطة الشعب في المنطقة فاصطفت اليوم مجددًا إلى جانب الاستبداد والاستقطاب الجيوسياسي في بحث ملتبس عن الأمن. كما أن الحروب بالوكالة بين القوى الإقليمية توجج النزاع الاجتماعي. بالتالي، لا يوفر الشرق الأوسط سياقًا مؤاتيًا لمناقشة تعزيز التعددية السياسية، ناهيك عن التطلع إليها.

في الواقع، تم إسكات الكثير من أصوات المجتمع المدني الداعية إلى الديمقراطية والتعددية والسياسة القائمة على الحقوق. ولكن من المهم أن نعي أن هذه الأصوات ما زالت إلى حد كبير ناشطة، حتى ولو لم يكن صداها مسموعًا دائمًا. فهناك جيل من المواطنين العرب الشباب المنخرطين في الشؤون العامة، الذين تشكل وعيهم الاجتماعي والسياسي بادئ ذي بدء على ضوء أحداث العام ٢٠١١، يكافح لإفساح المجال للمشاركة المدنية. لا تُعد تلك المساعي جهودًا ساذجة يتخيل أصحابها عودة قريبة إلى فترة الأمل التي أعقبت الثورات، بل قناعة راسخة بأنه على الرغم من الوضع الراهن القائم في المنطقة، فقد شهدت الأخيرة تغييرًا أساسيًا عام ٢٠١١، ما يعني أن الأمور لن تعود قط بالكامل إلى الوضع السابق للانتفاضات العربية. بالنسبة إلى هذا الجيل الصاعد، لا تكمن المهمة اليوم في التعبئة التقليدية أو التنافس على مقعد على الطاولة السياسية، وهي أهداف سيكون من العبثي في الوقت الحاضر السعي وراءها على أي حال، كما يدرك هذا الجيل. فالتعددية السياسية لا تمثل مظاهر البهرجة الشكلية أو الإجرائية للديمقراطية، بل التحدي المتمثل بإحراز تقدمٍ بطيء ولكن منتظم لإعادة بناء البنى التحتية الاجتماعية والثقافية والتواصلية التي ترعى تصورًا ذاتيًا هادفًا للمواطنة.

للإضاءة أكثر على كيفية مقارنة الجيل التالي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للمسائل المتعلقة بالتعددية السياسية وتعامله معها، جمع مركز هولينغز للحوار الدولي (Hollings Center for International Dialogue) مجموعة من قادة المجتمع المدني والناشطين والسياسيين والصحفيين من مصر والعراق والأردن ولبنان والمغرب وتونس وتركيا والولايات المتحدة لمناقشة وتشارك وجهات نظرهم حول عدد من التحديات الأساسية التي تواجه المجتمعات العربية اليوم. وقام المشاركون بـ:

- دراسة مسائل أساسية متعلقة بالفئات والهويات والمفردات الملائمة لمناقشة سياسات الشرق الأوسط في الوقت الحاضر؛
- التفكير بالوضع الحالي للعلاقات بين مجموعات ذات توجهات إيديولوجية مغايرة، خصوصًا العلمانيين والإسلاميين؛

• استكشاف الفضاءات الناشئة وغير الرسمية للمشاركة المدنية مع تحديد الخصائص التي تكشف بشكل متزامن عن أشكال جديدة من الاستبداد؛

• مناقشة دور الأطراف الفاعلة الخارجية والأسرة الدولية، مع التركيز بشكل خاص على الولايات المتحدة؛

• إعداد بصورة جماعية عدد من التوصيات الخاصة المتعلقة بتدابير ملموسة وحسية يُفترض أن تتخذها أطراف فاعلة محلية وإقليمية ودولية، من شأنها المساهمة بشكل بنّاء ببناء السياق العميق^١ للتعددية ودعمه في وجه التردّي الملحوظ للديمقراطية.

يسترشد هذا التقرير بتلك المناقشات ويسعى إلى نقل وجهات النظر والرؤى والتحليل والتوصيات المنبثقة من الجيل التالي من قادة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى زملائه في الوطن وفي الخارج، وإلى الجماهير الحكومية ومتعددة الأطراف التي تسعى إلى اكتساب فهم أفضل حول كيفية إحراز تقدم إيجابي في هذه المنطقة المشحونة والحساسة.

^١ أشار مؤشر الديمقراطية العالمي الحرة في العالم، وهو المؤشر الرئيسي لفريدم هاوس (Freedom House)، إلى تراجع واضح في نوعية الحقوق السياسية والحريات المدنية في الشرق الأوسط منذ العام ٢٠٠٣. للاطلاع على أحدث تقرير لمؤسسة فريدم هاوس تحت عنوان الديمقراطية في أزمة، يرجى مراجعة <https://freedomhouse.org/report/freedom-world/freedom-world-2018>

التعددية السياسية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجهاً نظر الجيل التالي

الفئات والهويات والانقسامات في السياسة العربية المعاصرة



ملصقات انتخابية في تونس خلال الانتخابات
البرلمانية لعام ٢٠١٤. الصورة: مالك خضراوي

في ظل تجدد الاستبداد في العالم العربي اليوم، ما هي الفئات والهويات التي تشغل حيزاً مهماً في الحياة السياسية؟ هل يظلم طيف سياسي مكون من اليمين واليسار بأي أهمية اليوم؟ هل يعرّف اللاعبون والناشطون بأنفسهم ويقيمونها انطلاقاً من النقاط المرجعية الإيديولوجية التقليدية على غرار العلمانية والقومية والإسلام السياسي؟ في الأرضية المتكافئة نسبياً للسياسة المباشرة التي أعقبت الثورات عام ٢٠١١، تنافست مجموعات وأطراف فاعلة إيديولوجية مختلفة علناً وبشدة لاكتساب مزايا تتفوق من خلالها على بعضها البعض. وقد حفزت تلك البيئة على ما يبدو التعريفات الذاتية والاختلافات

الحادة بين الأطراف الفاعلة السياسية. أما في البيئة الحالية، حيث يكاد ينعدم التنافس السياسي في دول مثل مصر، فليس هناك سبب يدفع إلى تبني موقف أو إيديولوجية قوية ومميزة. فقد تكلم مشاركون مصريون عن بروز إيديولوجية جديدة قائمة على "اللاسياسة" بين هؤلاء الشباب الذين كانوا صغاراً جداً ليشركوا في الثورات والذين بالتالي لا يتذكرون التعبئة الاجتماعية والنشاط السياسي كطرق جديدة أو فعالة للتغيير. وبالنظر إلى وضع مصر اليوم، حيث سيبرز الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي على ما يبدو كالمرشح الوحيد في الانتخابات الرئاسية القادمة، ليس لدى الشباب المصري سبب يدفعه إلى اعتبار المشاركة المدنية، ناهيك عن السياسة، وسيلة فعالة لتحقيق التغيير الاجتماعي. فقد شرح المشاركون: "إنه جيل ضائع يحاول أن يبني ذاته".

ترددت فكرة عدم الاتساق والتقلب السياسي على ألسنة مشاركين من عدة دول، إذ شرح بعض المشاركون أن المواطنين العرب العاديين يجدون صعوبة كبرى اليوم في فهم معظم الخطابات السياسية التي ترد على مسامعهم. فقد شرح قائد مجتمع مدني مغربي: "هناك شيوعيون يدافعون عن مواقف محافظة بشدة وإسلاميون يدعون إلى سياسات علمانية، وبالتالي لا تعكس هذه التسميات الإيديولوجية على ما يبدو بدقة الموقف الفعلي للأشخاص".

بالنسبة إلى البعض، باتت البنية الأساسية للسياسة العربية اليوم أكثر وضوحاً وما هي في الواقع إلا تعبيراً عن موقف الأشخاص مما حصل عام ٢٠١١. فقد أفاد أحد المشاركين: "لعل المشكلة الفعلية اليوم تكمن بين مناصري الثورة ومناهضيها". بعبارة أخرى، إنه صراع بين قوى اجتماعية مختلفة ملتزمة بالحاجة لإحداث تغيير أساسي من جهة وأولئك الذين يسعون إلى إعادة إرساء النظام السياسي والاجتماعي الذي كان سائداً في المنطقة قبل الانتفاضات العربية.

أصبح تشكل الهويات والانقسامات على أساس غير إيديولوجي شائعاً في سياقات متعددة من المنطقة. فقد ذكر محلل عراقي أنه في ظل البيئة السياسية الطائفية إلى حد كبير التي تسود في بلاده اليوم، ما من أسباب تدعو إلى العمل خارج حدود الدين: "ما الفائدة من [تبني] هوية علمانية في غياب وسيلة

سياسية تسمح لتلك الهوية بالتأثير على السياسة؟" وبالإضافة إلى الدين، تلعب ديناميات الطبقات الاجتماعية والأغلبية/الأقليات دورًا بارزًا. اعتبر عدة مشاركين أن الاختلافات بين الميسورين والمعدمين في المجتمع أكثر أهمية بكثير من مسائل الإيديولوجية. واعتبر آخرون أن ذلك مرتبط بشكل وثيق بزيادة سريعة في الاتجاهات المشابهة للقومية الشعبوية العربية التي يمكن تمييزها بوضوح في أوروبا وأمريكا الشمالية اليوم. ففي الشرق الأوسط المعاصر، تعتمد هذه الشعبوية على السياسة الإقصائية الموجودة أصلاً تجاه الأقليات، ما يقوض التماسك الاجتماعي ويحصر تعريف المواطنة.

خلال مناقشاتنا، أشار عدة مشاركين إلى أن المستويات العليا لسياسات الهوية، كما يبين انتشار صور العدو المحددة بوضوح في الإعلام والخطابات العامة وغالبًا على شكل أقليات عرقية ودينية، يساعد المستبدين على تدعيم قوتهم. تمكن هذه الأنواع من الانقسامات المجتمعية القادة المستبدين من تظهير أنفسهم على أنهم ضامني رؤية معينة للدولة ومن إدامة تصورات إقصائية عن الانتماء والهوية الوطنية، من خلال تحويل الأنظار عن فشلهم في معالجة تحديات اقتصادية اجتماعية أو سياسية جوهرية. فكما أفاد صحفي مغربي: "تنمو النخب من خلال الاستقطاب وتحرص على الظهور كالقوة الأمل في المجتمع". وسلط الصحفي الضوء على الدور الأساسي للمعايير الإعلامية والصحفية التقليدية كثقل موازن للروايات الضيقة الأفق لسياسات الهوية ومزاعم الأنظمة الاستبدادية بالعمل كقوة ضامنة للاستقرار في وجه الاستقطاب الاجتماعي التي قامت بنفسها بتسهيله بشكل ناشط.

"الجانب القاتم من الإجماع"

تكرر موضوع آخر في المناقشة وهو فكرة الغياب الواضح للسياسة في العالم العربي اليوم، ما يعني إزالة المجموعات التي تقدم حلولاً مميزة وتنافسية لمعالجة التحديات المجتمعية من الحياة العامة بشكل ناجح. في ظل تعاضم الأوتوقراطية (الحكم المطلق)، يبرز ميل لدى الجماعات السياسية المتخاصمة سابقاً إلى التخفيف من شأن اختلافاتها في وجه عدو مشترك. في سياقات أخرى، يولد هذا الظرف حساً زائفاً بالشمولية تقوم فيه الأطراف الفاعلة السياسية بممارسة الرقابة الذاتية أو "ترويض" أنفسها لتجنب الإساءة إلى السلطة المهيمنة، سواء أكانت مملكة أو جمهورية استبدادية أو نظاماً عسكرياً. فقد حذر أحد المشاركين، وهو محلل رائد للشرق الأوسط يعمل انطلاقاً من واشنطن العاصمة، مما أسماه "الجانب القاتم من الإجماع"، إذ يقلق من أن يكون الاستبداد المتجدد في المنطقة في صدد توليد حس زائف من الوحدة بين الجماعات السياسية التي تحاول إخفاء واقع أنه ما زال هناك اختلافات فعلية، وفي بعض الأحيان جد واضحة، بينها. وسأل: "هل زالت هذه الانشقاقات أو تم تأجيلها لخمسة أو عشرة أو عشرين

عاماً؟ وهل سنشهد يوماً ما عودة تلك الهويات الدينية أو الإيديولوجية؟" وكما يبدو أنه أفاد، قد يبرز في نهاية المطاف خطر أن يؤدي فشل تلك الجماعات في مواجهة المسائل التي تؤدي إلى انشقاقها وفي معالجتها بشكل مباشر إلى عرقلة إحراز تقدم في معالجة التحديات المجتمعية المترسخة بعمق إذا ومتى سمحت الظروف بعودة تلك الجماعات إلى السياسة.

"يشكل المغرب وتونس حالات مثيرة للاهتمام، تشهد برأيي فرصاً لشمولية زائفة. فهناك جانب قاتم من الإجماع أو السياسة الشمولية. ويعني ذلك أنه يتم تجنب مناقشة المشاكل الفعلية".

- مشارك أمريكي في المؤتمر

حدود المشاركة

إن مسألة ما إذا كان يجدر بالمجتمع المدني المشاركة مع الدولة وكيفية مشاركته معها في ظروف

قائمة على القمع المتزايد شكلت نقطة خلافية نوعًا ما. فقد سأل خبير في الشرق الأوسط يعمل انطلاقًا من واشنطن العاصمة ما إذا كان يجب على الأطراف الفاعلة الدولية تشجيع مشاركة المجتمع المدني المحلي مع الدولة وتسهيلها خشية تشريع سلطتها. وردًا عليه، شرحت ناشطة مصرية في حقوق الإنسان أن مسألة الاشتراك مع السلطات أو عدمه تُعتبر جد حساسة وهي بمثابة عملية حساسية في تطور مستمر. ولم توافق على سياسة عدم الاتصال القاطعة:

« يجب أن نشترك مع النظام في السياسة المحلية بما أننا نود تحسين ظروف مجتمعنا. على سبيل المثال، يختلف إشراك مجلس بلدي في مسألة بيئية محلية جدًا عن قبول مساعدة دولية لتعزيز الديمقراطية على المستوى الوطني. ولكن في الوقت عينه، لا بد من توخي أقصى درجات الحذر واليقظة بما أنني أعني أنه كلما جلست مع مسؤول حكومي، فأنا قد أمكنه من القول إنه اجتمع بمنظمة لحقوق الإنسان. وبالتالي، يشكل كل قرار متعلق باجتماع حسابًا دقيقًا للغاية لمعرفة ما إذا كانت الإيجابيات تطفئ على المخاطر.»

وتابعت حديثها لتقر أنه في الظروف الراهنة، تُعتبر فعالية أي مشاركة مدنية موضع شك، خصوصًا في وجه قوانين قمعية إلى حد كبير للمنظمات غير الحكومية والنظام الأمني المتعاضم وغياب آليات هادفة للمساءلة على كافة المستويات. يعني ذلك أن منظمات المجتمع المدني لا يمكنها المشاركة في التخطيط الهادف أو العمل بطريقة استراتيجية. فالاتصال بالمسؤولين الحكوميين يقتصر عادةً على القضية المطروحة ويكون شديد التخصص. ووصفت المشاركة الوضع قائلةً إن الفرد يضطر بدافع الضرورة على الضغط مباشرة على المسؤولين وصناع السياسات المنفردين على أمل إحراز تقدم تدريجي في المسائل اليومية المتعلقة بنوعية الحياة. وشرحت: «يشبه وضع المشاركة الحالي دواءً نتناوله كحل أخير.»



تعريف الانقسام الإسلامي/غير الإسلامي

لعل أهم محور خلاف اجتماعي وسياسي محجوب به الجانب القاتم من الإجماع هو الانقسام المستمر بين الجماعات الإسلامية وغير الإسلامية في المنطقة. فخلال مناقشاتنا، طرحت عدة مسائل تكمن على ما يبدو في قلب هذا الشرخ:

(١) انعدام الثقة الأساسي: في مصر، كان المسلمون في عهد مرسي على ما يبدو يتولون إدارة الدولة بطريقة تعزز مصلحتهم الذاتية إلى أقصى حد عوضًا عن محاولة إفساح المجال لانتقال ديمقراطي واسع النطاق. بالمقابل، يجد المسلمون صعوبة في الوثوق بالكثير من الليبراليين اليوم بما أن هؤلاء كانوا

تظاهرات مناهضة للرئيس المصري السابق مرسي والإخوان المسلمين، حزيران/يونيو ٢٠١٣. الصورة: محمد السيد

من أشد مؤيدي القمع العنيف الذي مارسته الحكومة على الإخوان المسلمين. وفي تونس، يشعر المسلمون أن أي تبعية دينية تدفع عدة جماعات علمانية إلى استبعاد الحوار والمشاركة بشكل قاطع، فيما تشتبه الجماعات الليبرالية الملتزمة ببناء الديمقراطية بالمقابل بمساهمة حركة النهضة (انطلاقًا من مصلحتها الذاتية) في الجهود الرامية إلى إعادة عناصر النظام السابق للثورات. وأعرب عدة علمانيين أيضًا عن قلقهم مما اعتبروه خطأ غامضًا يفصل ما بين الدعوة وصنع السياسات. فقد سأل قائد مجتمع مدني ليبرالي: «عندما اجتمع بقائد إسلامي، هل أكون أمام شيخ أو رجل سياسي؟» وأشار محلل إقليمي يعمل انطلاقًا من الشرق الأوسط إلى التوتر والقلق اللذين يراودان الكثير من العلمانيين في المنطقة العربية، مستشهدًا بأمثلة عن

انحراف أحزاب ذات توجه ديني نحو الاستبداد. وقال: "انظروا كيف أطل الاستبداد برأسه البشع هناك مؤخرًا. فكيف يمكننا أن نتأكد من عدم وجود شخصية [استبدادية] قابضة في صفوف النهضة مثلًا؟" ولفت مشارك إلى أن هذه المسألة تنطبق على الجانبين بما أن بعض الحكام المستبدين الأكثر شهرة في المنطقة كانوا علمانيين.

(٢) رؤى متنافسة عن دور الإسلام في المجتمع وموقف الدولة من الدين: ما زال العلمانيون يعتبرون أن الدين يجب أن يكون مسألة شخصية محض وأن أي لجوء إلى الإسلام في ما يتعلق بقضايا قانون الأحوال الشخصية مثلًا يجب أن يكون طوعيًا. في حين لم يعد معظم الإسلاميين يركزون على تطبيق قانون الشريعة (إشارة إلى أن عدة علمانيين ما زالوا يعتبرون أن هذا التحول ليس سوى مصلحة تكتيكية)، ما زالوا يستكشفون طرقًا متعددة لإنشاء علاقة معينة بين الدين والتشريع. وما زالت مسألة دور الدولة وعلاقتها بالمؤسسات الدينية ودورها كحكم للمعيارية الإسلامية مصادر خلاف بارزة. وفي نهاية المطاف، يصب هذا النقاش أيضًا في انقسام أكثر حدة بين الجماعتين حول أهدافهما النهائية. فالإسلاميون يقلقون من رغبة العلمانيين بإزالة الدين تدريجيًا وبالكامل من الحياة العامة، فيما يقلق العلمانيون، بالرغم من عدم التشديد حاليًا على القانون الديني (الشريعة) في الخطاب الإسلامي، من رغبة الجانب الآخر بإدراج الدين تدريجيًا في جوانب متزايدة من المجتمع والحياة اليومية.

(٣) مقاربات مختلفة لحقوق النساء والأقليات: فيما تتكلم المجموعتان بكثرة وبسهولة عن فكرة حماية حقوق الجماعات المهمشة، يقلق العلمانيون بشكل خاص من أن يكون لدى الكثير من الإسلاميين تصور مختلف عن التصور الليبرالي للحقوق الكاملة والمتساوية للنساء والأقليات. ويقلقون من أن تبقى التصورات الإسلامية للحقوق، في ما يتعلق بالأقليات العرقية والدينية، مستندة على الفقه التقليدي المتعلق بالذمي (أقلية محمية)، ما يترجم بمواطنة من الدرجة الثانية كما يخشون. وكذلك، في ما يتعلق بالنساء، يقلق العلمانيون من أن يكون التصور الإسلامي لحقوق النساء، في أفضل الأحوال، قائمًا على حس المنفصل ولكن المتساوي، وفي عدة حالات قد يتضمن أيضًا مجموعة حقوق محصورة أكثر ومقيدة بالنصوص الدينية والقانون الديني.

فيما لم يبرز ذلك كنقطة نقاش أساسية، أشار محلل سياسي واحد على الأقل يعمل انطلاقًا من المنطقة إلى أن القوى الاجتماعية المنحازة إلى الإسلاميين لجأت إلى العنف في السنوات الأخيرة، خصوصًا في مصر، وأنه لا بد من التصدي لهذه المسألة.

ولفت أحد المشاركين إلى وجود مسألة مهمة للغاية يرغب بأن يكثف الإسلاميون وغير الإسلاميين نقاشاتهم حولها، وهي بالتحديد كيفية معالجة التحديات الاقتصادية الهائلة التي تواجه المنطقة. وبالحدوث عن مصر، أفاد أن السياسات الاقتصادية لم تختلف بين المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومحمد مرسي وعبد الفتاح السيسي. "يتعلق الأمر بتدابير صندوق النقد الدولي وتدابير التقشف. أود أن أرى المزيد من النقاشات الهادفة حول هذه المسألة".

ماذا يعني أن يكون المرء إسلاميًا؟

إن أحد الاتجاهات السائدة في المنطقة والتي قد تؤثر على مسار السياسات المتعلقة بالانقسام الإسلامي/غير الإسلامي يرتبط بتحويلات جارية ضمن الإسلام السياسي بذاته. فلا يخفى على أحد أن أحد أبرز التطورات المنبثقة عن الانتفاضات العربية كان النجاح السياسي الباهر الذي حصده الأحزاب الإسلامية، خصوصًا حركة النهضة في تونس والإخوان المسلمين في مصر، وهما جماعتان فازتا بانتخابات باكرة وأشرفت على عمليات صياغة دساتير جديدة. ولكن في السنوات الأخيرة، شهدت الجماعتان تراجعًا ملحوظًا في حظوظهما

السياسية. فقد حصل ذلك بشكل لافت وحاد، لاسيما في مصر، حيث خسر الإخوان المسلمون الرئاسة عام ٢٠١٣ مع الإطاحة بمحمد مرسي في وجه التظاهرات الشعبية الواسعة الانتشار وفي النهاية انقلاب عسكري. تلى ذلك قمع شامل للإخوان المسلمين (المصنفين اليوم كمجموعة إرهابية)، بما في ذلك قتل حوالي ألف من أتباع الجماعة في آب/أغسطس ٢٠١٣ على يد القوى الأمنية التابعة للدولة وتجريم أنشطتها واستئصالها الفعلي كقوة تنظيمية في المجتمع المصري. فيما لم تواجه حركة النهضة في تونس قط المصير ذاته لشركائها العقائديين

”بالنسبة إلى التعابير
على غرار العلمانيين
والإسلاميين وغيرها...
فهي لم تعد مجدية لفهم
المشهد السياسي
الحالي. فقد باتت
الساحة السياسية
ملتبسة للغاية ومن
الصعب على المواطنين
تمييز الأمور.”

في مصر، لعلها قد حافظت أقله على حد أدنى من حسن النية في صفوف الناخبين في البلاد من خلال استقالتها طوعاً من السلطة في بداية العام ٢٠١٤. ولم تنجح في استعادة السيطرة في الانتخابات التالية، إلا أنها استمرت بالعمل مع الحكومة الائتلافية برئاسة الباجي قائد السبسي من حزب نداء تونس العلماني. ويعتبر البعض أن النهضة أبدت بالأحرى استعداداً كبيراً للعمل مع حزب حاكم يقوم، بحسب كثيرين، بإعادة البلاد إلى الوضع الذي كان سائداً قبل الثورات.

إن صعود الإسلاميين اللافت وسقوطهم المبالغت على حد سواء وُلد رواية مشتركة عن زوال الإسلام السياسي كقوة سياسية ناجعة وبارزة في المنطقة. ولكن وضع الحركات والأحزاب الإسلامية في الشرق الأوسط ومقامها الحالي يدحضان وجهة النظر هذه. ففي المغرب، يبدو حزب العدالة والتنمية الإسلامي الحاكم مترسحاً كالقوة السياسية المهيمنة في البلاد. وفي الأردن، يشكل فرع من الإخوان المسلمين حالياً أكبر كتلة من مقاعد المعارضة في البرلمان. أما في الكويت فشهدت أحدث انتخابات برلمانية فوز مرشحين ذي توجه

إسلامي. ووفقاً لمركز بيو للأبحاث (Pew Research Center)، كانت جماعة الإخوان المسلمين المصرية حتى تحظى بنظرة إيجابية لدى ما يقارب ٣٨% من سكان الكويت في عز القمع الذي كانت الدولة تمارسه على الحركة عام ٢٠١٤.^٢ بالتالي، يبدو أن وضع الإسلام السياسي الحالي في المنطقة أكثر تعقيداً مما قد تفيد به رواية التراجع البسيطة.

ينبثق جزء من هذا التعقيد بلا شك من واقع أن طبيعة الإسلام السياسي وتعريفه يشوبهما على ما يبدو الكثير من الغموض اليوم. حتى أن الشيخ راشد الغنوشي من حركة النهضة، الذي يتمتع بشهرة كبرى كأحد المفكرين الإسلاميين المعاصرين الرائدة عالمياً والذي أطلق على نفسه في أحد الأيام بكل فخر تسمية “إسلامي”، أعلن مؤخراً أن تسمية “الإسلام السياسي” لم تعد مجدية. ففي مؤتمر حركة النهضة لعام ٢٠١٦، أعلن الغنوشي عن تسمية جديدة أكثر تفضيلاً وهي “الديمقراطيون المسلمون” لوصف أتباع حركته. فعلى غرار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الذي سبقه في هذا السياق، كان الغنوشي على ما يبدو يحاول مواءمة التصورات العامة تجاه حزبه مع التقليد الديمقراطي المسيحي في أوروبا. بعبارة أخرى، إنها مقارنة للإسلام في السياسة يقدم فيها الدين مبادئ أخلاقية عامة للسياسة والتشريع عوضاً عن إملاء محتوى خاص للسياسات والقوانين. ويبدو أن هذا الاتجاه منسجم مع تحليل عالم الاجتماع السياسي الرائد في فرنسا المتخصص بالإسلام السياسي، أوليفييه روا، الذي أشار إلى اتجاه ظهرت أولى ملامحه في التسعينات حيث بدأت الأحزاب الإسلامية تفقد خصوصياتها الأيديولوجية مع تبنيها مواقف وسياسات مصممة لاستمالة الكتلة الناخبة، ما يقودنا إلى عصر “ما بعد الإسلام السياسي”.^٣

^٢ مركز بيو للأبحاث Pew Research Center، “بعد عام على الإطاحة بمرسي، ما زالت الانقسامات قائمة بين السيسي والإخوان المسلمين” <http://www.pewglobal.org/2014/05/22/one-year-after-morsi-ouster-divides-persist-on-el-sisi-muslim-brotherhood/egyptreport-13>

^٣ أوليفييه روا Olivier Roy، فشل الإسلام السياسي (*The Failure of Political Islam*)، كامبريدج، ماساشوستس: دار نشر جامعة هارفرد Harvard University Press، ١٩٩٤؛ أوليفييه روا Olivier Roy، الإسلام المعولم (*Globalized Islam*)، نيويورك: دار نشر جامعة كولومبيا Columbia University Press، ٢٠٠٤.

وفي ما يتعلق بمسألة هوية الإسلامي في الوقت الحاضر، وافق عدة مشاركين على أنه من الصعب اليوم تعريف الحدود الخاصة بالأيديولوجية الإسلامية أو تحديد أجندات سياسات إسلامية بشكل خاص. فقد شرح مشارك مصري كان بنفسه عضوًا سابقًا في الإخوان المسلمين، أن شبابًا كثيرًا ينجذبون إلى الإسلام السياسي اليوم ليس من منطلق قناعة دينية أو لدعم أي أجندة سياسية محددة من منطلق ديني. وأشار: "في الواقع، إن بعضًا من أشد المحافظين من الناحية الدينية يدعم بشدة نظام السيسي". وأفاد أن جاذبية الإسلام السياسي تكمن في كونه رمزًا لنوع مختلف من السياسات، حتى ولو لم يتم تحديده بعد. بعبارة



البرلمان المغربي، ٢٠٠٨. الصورة: ويكيبيديا كومنز

أخرى، يمثل الإسلام السياسي تقيض الوضع الراهن السائد وهو بمثابة وكالة عامة تعكس وجهة نظر المعارضة. فكما قال لنا قائد مجتمع مدني تونسي: "في معظم الأوقات، تُعتبر الهوية الدينية جل ما تبقى لاستمالة الشباب نظرًا لعدم وجود أي بدائل". وتتوافق روايته مع تفسير الإسلام السياسي الذي قدمه آفي شبيغل في كتابه "الإسلام الشاب" (Young Islam)، وهو دراسة عن الشباب الإسلامي في المغرب. يعتبر شبيغل أن الشباب المغربيين المنجذيين إلى حركة العدل والإحسان، وهي أحد التيارين الإسلاميين الرئيسيين في البلاد، يرون في الحركة فضاء يتيح لهم إمكانية إنشاء مجتمع مختلف حتى ولو لم يكونوا بالضرورة يتبنون كافة المبادئ العقائدية للحركة.^٤

دور الأطراف الفاعلة الدولية

فيما تمحور الجزء الأكبر من الحوار حول الأوضاع الداخلية ضمن دول محددة والمنطقة ككل، ناقش المشاركون دور الأطراف الفاعلة الدولية مع التركيز بصورة خاصة على دور الولايات المتحدة. فبدأ واضحًا منذ البداية أن اهتمام الأطراف الفاعلة الدولية بتعزيز الديمقراطية قد تراجع، الأمر الذي تزامن مع تراجع قدرة التأثير على الوقائع المحلية الإقليمية. بالنسبة إلى الأطراف الفاعلة الغربية على وجه التحديد، إن المفارقة المفترضة بين الرغبة بتعزيز المؤسسات التعددية وخطر التسبب بالمزيد من انعدام الاستقرار الإقليمي ولدت نتائج عكسية. ولكن كما لَمَّح أحد المشاركين، لا تلغي تلك المعضلات والأولويات إحداها الأخرى ويجب اعتبارها مرتبطة ببعضها البعض. "في ما يتعلق بالديمقراطية والأمن، إنها مسؤولية مشتركة تقع على عاتق الأطراف الفاعلة المحلية وتلك الدولية... بما أنها كلها تتشارك المسؤولية".

تختلف أسباب هذه التحولات في الأولويات والسياسات بحسب الطرف الفاعل الدولي. في حالة الولايات المتحدة، بدأ انسحابها البطيء والمطول من تعزيز المشاركة المدنية في المنطقة في عهد الإدارة السابقة مع تحول أنظار البلاد نحو الأولويات السياسية المحلية. فقد طغت الأولويات الأمنية التكتيكية في مقاربة أمريكا تجاه المنطقة فيما أصبح انتشار الجماعات المتطرفة مدعاة قلق متزايد. ووافق المشاركون عمومًا على أن التصريحات الأخيرة للإدارة الحالية تشير إلى استمرار هذا الوضع الراهن. كذلك، لم تعد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (خصوصًا فرنسا) تعطي الأولوية لبناء المؤسسات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لتركز بالمقابل على الاضطرابات السياسية المحلية ضمن أعضاء الكتلة، بالإضافة إلى

^٤ آفي شبيغل Avi Spiegel، "الإسلام الشاب: سياسات الدين الجديدة في المغرب والعالم العربي" Young Islam: The New Politics of Religion in Morocco and the Arab World، برينستون: دار نشر جامعة برينستون ٢٠١٥، Princeton University Press.

التحديات الوجودية التي تترتب على الاتحاد بذاته. فعلى غرار الولايات المتحدة، تحول الاهتمام الأوروبي بالمنطقة إلى القضايا الأمنية، خصوصاً أزمة اللاجئين. وافق المشاركون عمومًا على أن هذه التحولات أثرت سلبًا على وجهات النظر الشعبية تجاه الغرب في المنطقة. وأتاح ذلك بدوره المجال لأطراف فاعلة أخرى مثل الصين أو روسيا لممارسة نفوذها وعرض بعض الدول لانشقاقات تسببت بها أطراف فاعلة إقليمية أخرى. وكما أفاد أحد المشاركين: "نحن أمام وضع تعمد فيه قوى إقليمية إلى تقويض التعددية في عدة دول من المنطقة". فقد لفت المشاركون إلى أن التأثيرات التنافسية الناجمة عن الانقسامات السعودية-الإيرانية والإماراتية-القطرية أدت إلى تعزيز إمكانية نشوب نزاعات أكبر. وحذر المشاركون أيضًا: "يمكن أن يكون التدخل الأجنبي جيدًا، ولكن إذا أتى على حساب جماعات أخرى، فقد يتسبب بمشاكل". وقد تعاضت المشاكل في ظل كافة العوامل التنافسية التي تشارك في اللعبة.

وافق عدة مشاركين على أنه ضمن الكثير من هذه الدول الإقليمية، يوجد مناخ إشكالي في ما يتعلق بتعزيز الديمقراطية والتعددية من الجانب الدولي. فبغض النظر عن وجهات النظر الإقليمية حول العمل الدولي، أدت عوامل داخلية كالتنظيمات التقييدية إلى ترسيخ نخب من الأنظمة السابقة، وأضعفت الإجراءات البيروقراطية البطيئة أو غير المتطورة أثر المعايير الديمقراطية التي يأمل بعض الأطراف الفاعلة الدولية تعزيزها وصورتها. وقد سلط مشاركون تونسي الضوء على المخاوف المتعلقة بتأثير ذلك على الديمقراطيات الناشئة: "بعد كل الأموال التي أنفقت في الأعوام السبعة الماضية، لا يثق الشباب برجال السياسة ولا بالديمقراطية ولا يريدون التصويت. ومن الصعب رؤية ذلك بعد إنفاق كل هذه الأموال". ولفت مشاركون أردني إلى أن فجوة التفضيل الشعبي بين الأمن والديمقراطية قد اتسعت، إذ بات بعض السكان أكثر تفضيلًا اليوم للأمن والاستقرار. وأشار مشاركون عراقي عبر ذكره القوانين المقيدة للمنظمات غير الحكومية في مصر إلى احتمال أن تحدث التنظيمات المحلية بسرعة تأثيرًا عكسيًا على الجهود الدولية والمكاسب المحلية. فقد أدى الانتهاء المفاجئ لأعمال أساسية تنجزها منظمات متعددة إلى تعريض الكثير ممن يحتاجون إلى الدعم والمساعدة الدولية للخطر وقلص خياراتهم.

سيستوجب العمل والمساعدة الدولية موازنةً دقيقةً بين الدعم الناشط والسلمي ويجب أن تراعى بدقة نتائجهما المقصودة وغير المقصودة. وقد اقترح المشاركون استراتيجيات جديدة محتملة للأطراف الفاعلة الدولية كي تدعم التعددية السياسية والخطاب المدني في تلك الدول. وأشار مشاركون أمريكي: "ما زال ممكناً للجهات التنموية والمالية الأمريكية والدولية أن تعمل على تعزيز بعض أشكال [المساعدة] التي ستترجم بإصلاحات تقنية وتنظيمية بشكل أساسي". أيد مشاركون لبناني وآخر تونسي وجهة النظر هذه، ودعوا إلى المشاركة المدنية المستمرة من خلال الاستفادة من المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدولية لتكثيف الاتصال بالمواطنين المحليين والحصول على معلومات أفضل عن الوقائع المحلية والإقليمية وإيجاد فضاء مؤات للإصلاح. واقترح مشاركون عراقي أن تركز المساعدة الأمريكية المستقبلية أقل على الأقليات أو الهوية السياسية وأكثر على المواطنة، إذ تشكل جزءًا من كيان سياسي وطني جماعي يتمتع بحقوق ومسؤوليات معينة. وبغض النظر عن الاستراتيجيات المعتمدة أو آثارها المحتملة، دعا عدة مشاركين إلى مشاركة ومبادرات دولية أكثر استدامة.

التوصيات

على ضوء القضايا والتحديات المطروحة، اقترح المشاركون عدد من التوصيات المحددة ذات الأهمية لقطاع المجتمع المدني المحلي بالإضافة إلى الأطراف الفاعلة والمانحة الدولية:

(١) في السياق الحاضر، يجب أن تركز البرامج والمشاريع المصممة لتعزيز التعددية السياسية أقل على الأبعاد الإجرائية والمؤسسية للديمقراطية (مثل الانتخابات وتدريب الناخبين وقدرة الأحزاب السياسية) وأكثر على دعم "السياق العميق" للتعددية. يفترض ذلك التشديد أكثر على التعليم الجامع والأبحاث وصنع السياسات المرتكز على الأدلة، بالإضافة إلى ضمان وجود نظام بيئي إعلامي فعال. ولا بد من إعطاء الأولوية لتمكين مساحات المشاركة والنقاش؛

(٢) يجب أن يكون مفهوم **المواطنة**، مع التركيز على الحقوق الكاملة والمتساوية لجميع الأفراد والجماعات في المجتمع، المبدأ المنظم للأنشطة المشار إليها أعلاه؛

(٣) يُفترض بالأطراف الفاعلة الدولية:

أ. إدراج آليات لتحفيز التنسيق والتعاون بين مختلف الجماعات التي تعمل على قضايا محلية مماثلة وذلك لتحقيق أفضل أثر والحد من الازدواجية.

ب. اعتماد **جغرافيات برامجية وطنية فعليًا من حيث النطاق**: إدراج مناطق ريفية ومهمشة بدلاً من العمل بشكل أساسي في المدن. سيساعد ذلك على تجنب تعزيز شعور الإقصاء وعدم المساواة الموجود أصلاً.

ج. تطوير آليات تمويل جديدة للاستجابة السريعة يمكنها صرف مبالغ مالية صغيرة سريعًا بحسب الحاجة (مقابل دورات من ستة أشهر أو دورات سنوية) للاستجابة أكثر لوتيرة التطورات المرنة والسريعة على الأرض في عدة دول.

(٤) في وجه الحوافز المتنامية للتشديد على الاختلاف والإقصاء، يجب بذل جهود لتحديد ودعم "رواد الحوار" المستعدين لإنشاء مساحات مصممة بصراحة لتعزيز المشاركة والنقاش والحوار في ظل الانقسامات السياسية والاجتماعية والشعبية؛

(٥) إفساح المجال لتحديد الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني. نظرًا للقيود المفروضة على المنظمات غير الحكومية المسجلة رسميًا، لا بد من إقرار دور مساحات وآليات المشاركة المدنية غير الرسمية، بما فيها الشبكات المحلية المرتكزة على القضايا وجماعات المصالح المشتركة الناشئة عن الاقتصاد التشاركي؛

(٦) لتجنب اعتماد المجتمع المدني في المنطقة على التمويل الخارجي بالإضافة إلى انهيار محتمل لقطاع المجتمع المدني في حال انسحاب المانحين الدوليين، لا بد من بذل جهود محلية ودولية لإنماء مصادر دعم أهلية ومستدامة للمجتمع المدني.

(٧) يجب أن تستكشف المساعدة الدولية التي تتدفق عبر القنوات الثنائية الرسمية كيف قد يساعد التركيز على أنواع إصلاح أقل حساسية من الناحية السياسية (اقتصادية وتقنية وتنظيمية) على وضع الأسس الضرورية لمزيد من الإصلاحات السياسية الجوهرية في المستقبل.

الخلاصة

فيما تبدو آفاق تعزيز التعددية السياسية قاتمة بشكل خاص في البيئة الإقليمية الحاضرة، كان لدى المشاركين قناعة راسخة بأن العمل المستمر في هذا المجال يضطلع بأهمية فائقة. وكان هناك إقرار واسع بوجوب تغيير الاستراتيجيات والطرق والأولويات في الظروف الراهنة، وكما تبين التوصيات المقدمة أعلاه، حددت المجموعة عدة أفكار ملموسة للمضي قدمًا.

برزت نقطة أساسية أخرى لا بد من الانتهاء بها، وهي مرتبطة بالإقرار الواسع النطاق بأن الجهود الرامية إلى تعزيز التعددية والمحافظة على الفضاء المدني لا تصب في مصلحة المجتمع المدني الإقليمي أو ناشطي حقوق الإنسان فحسب. فلا بد من اعتبار هذا العمل ضروريًا من قبل الحكومات الإقليمية وأي أطراف فاعلة خارجية أخرى تحرص على الأمن والاستقرار في المنطقة. وكما قال محلل أردني:

« إن أي دولة لا تملك نظامًا ديمقراطيًا ستصطدم بالحائط في الأعوام المقبلة بغض النظر عن الأموال المتوفرة لـ "تزييت" النظام. ففي نهاية المطاف، سيكون لدى السكان مطالب لن تلبى، وبالمقابل، سيتوجب على الشعب أن يأخذ المسائل على عاتقه ».

لمزيد من المعلومات

التقارير

حلول عملية لمكافحة نشر التطرف

تسعى دراسات وجهود متعددة إلى فهم ظروف انتشار إيديولوجية "داعش" ورسائلها، بعبارة أخرى، الأسباب الجذرية للتطرف. بالرغم من هذه الجهود، هناك مجال لتكثيف الحوار حول كيفية تعامل الجماعات والمجتمع المدني وأجهزة الدولة مع هذه الأسباب الجذرية. إن معاينة الحلول المحلية المرتكزة على الجماعات لمكافحة نشر التطرف، بالإضافة إلى مبادرات مكافحة التطرف الخاصة بالمجتمع المدني من خلال منظور قائم على المقارنة ستنتج قائمة من الممارسات الفضلى، من شأنها توجيه الجهود والسياسات المستقبلية. وقد عقد مركز هولينغز للحوار الدولي حوارًا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ للحصول على أجوبة في هذا السياق.

السياسة الخارجية والوساطات المتنافسة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

يُعتبر الشرق الأوسط وآسيا الوسطى متشابهين بعدة طرق، إلا أنه نادرًا ما تتسنى للخبراء الذين يدرسون هذه المناطق فرصة الاشتراك في حوار استراتيجي. فقد اجتمع مشاركون، بمن فيهم مدراء معاهد أبحاث وأساتذة جامعيين وصحفيين وأخصائيين من المجتمع المدني وباحثين من مراكز أبحاث ومسؤولين من منظمات دولية من أفغانستان ومصر وكازاخستان وقيرغيزستان ولبنان وروسيا وقطر والسعودية وتركيا والولايات المتحدة ضمن مؤتمر عقده مركز هولينغز للحوار الدولي لمناقشة دور الأطراف الفاعلة الخارجية في المنطقتين المذكورتين وأدوات السياسة الخارجية الخاصة بهم.

اقتصادات الربيع العربي

ركز مراقبو الربيع العربي بشكل كبير على قضايا الانتقال السياسي، فيما حظيت القضايا الاقتصادية باهتمام أقل. لهذه الغاية، جمع مركز هولينغز للحوار الدولي في تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠١١ مجموعة مختارة من الاقتصاديين وأخصائيي القطاع الخاص ومسؤولين تمويين وأكاديميين وصحفيين وخبراء سياسة خارجية من مصر وسوريا وتونس وتركيا والولايات المتحدة لمناقشة الآفاق المستقبلية في أعقاب تغيير النظام. وتناولت المناقشات أيضًا قضية النماذج والمساعدات الدولية.

أشرطة الفيديو

تعزير التعددية السياسية في الشرق الأوسط

في ١٤ آذار/مارس ٢٠١٨، عقد معهد واشنطن (Washington Institute) منتدى سياسة مع ثلاثة رموز مجتمع مدني إقليمية زارت الدولة تحت رعاية مركز هولينغز للحوار الدولي: أبوبكر جماعي، صحفي مغربي وعميد في جامعة IAU، ولبنى جريبي، مؤسسة مركز الأبحاث سوليدار تونس (Solidar Tunisia)، وأسامة الصغير، عضو في حزب النهضة التونسي. وانضم إليهم بلال وهاب، وهو زميل ناثان واستير ك. واغرنر في معهد واشنطن.



تمت رعاية هذا البرنامج من خلال الدعم السخي الذي قدمته مؤسسة هنري لوس (Henry Luce Foundation). تسعى هذه المؤسسة إلى إضفاء أفكار هامة في صميم الحياة الأمريكية وتعزيز التفاهم الدولي ودعم الابتكار والقيادة في المجتمعات الأكاديمية والسياسية والدينية والفنية. للاطلاع على المزيد من المعلومات حول مؤسسة هنري لوس وبرنامجها، يرجى زيارة موقعها الإلكتروني: <http://www.hluce.org>

إن مركز هولينغز للحوار الدولي هو منظمة غير ربحية وغير حكومية مكرسة لتعزيز الحوار بين الولايات المتحدة ودول ذات أغلبية سكانية مسلمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب آسيا وأوراسيا وأوروبا. لتحقيق هذه الرسالة، يعقد مركز هولينغز مؤتمرات حوارية تتيح آفاق تفكير جديدة حول قضايا دولية هامة وتعمق قنوات التواصل بين قادة الرأي والخبراء. يتخذ مركز هولينغز واشنطن العاصمة مقرًا له ولديه مكتب تمثيلي تابع له في إسطنبول، تركيا.

للاطلاع أكثر على رسالة مركز هولينغز وتاريخه وتمويله، يرجى زيارة: <http://www.hollingscenter.org/about/mission-and-approach>
info@hollingscenter.org

